ميركل وترامب يطالبان بتطبيق وقف إطلاق النار في سوريا

الغوطة الشرقية.. هدنة «مع وقف التنفيذ»

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل

الدمار في الغوطة

- فرنسا وأمريكا تتعهدان بمحاسبة النظام السوري
- مجلس حقوق الإنسان يؤجل التصويت على مشروع قرار حول الغوطة
- الأمم المتحدة: نعمل على تحديد هوية مرتكبي جرائم الحرب في سوريا لمحاكمتهم
- روسيا تطرح مشروع قرار أممي حول الهجمات الكيميائية في سوريا
- اشتباكات في ريف حلب وقصف درعا ودمشق
- قوات «غصن الزيتون» تسيطر على بلدة ثانية في عفرين

عواصم – «وكالات»: تواصل القصف الجوي على الغوطة الشرقية التابعة لدمشق، حتى مساء الخميس، حيث تجددت الغارات من قبل الطائرات الحربية على مناطق في مدينتي دوما وعربين وبلدة الشيفونية وأماكن أخرى بمنطقة المرج.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن القصف تسبب بمقتل شخصين اثنين في دوما وشخصين آخرين في كفربطنا المرج، بالإضافة لسقوط عدد من الجرحى.

وأضاف انه بذلك، ترتفع الحصيلة إلى 617 بينهم 149 طفلاً و90 امرأة، عدد من قتلهم القصف الجوي والصاروخي والمدفعي والقصف بالبراميل المتفجرة، في غوطة دمشق الشرقية، منذ بدء عملية النظام مساء الأحد، 18 فبراير الماضي.

وأشار المرصد إلى أن من بين الحصيلة، 80 قتيلاً منهم 21 طفلاً و14 امرأة، قتلوا بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي بشأن الهدنة في سوريا، منهم 15 قتلوا الخميس، جراء القصف الجوي على دوما والمرج وكفربطنا وحمورية.

وكان مجلس الأمن قرر وقف إطلاق النار في سوريا، لمدة 30 يوما، وفقا يشمل الأعمال القتالية في كافة المناطق لإفساح الطريق لإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والمنكوبة.

كما قال مسؤول كبير في منظمة الصحة العالمية، الجمعة، إن «84 مريضا بينهم أطفال في الغوطة الشرقية بسوريا لهم الأولوية القصوى للإجلاء الطبي من بين ألف مريض ومصاب يحتاجون للعلاج في المنطقة المحاصرة».

وقال المدير التنفيذي لبرنامج الطوارئ الصحية بمنظمة الصحة العالمية بيتر سلامة، إن «المنظمة التابعة للأمم المتحدة تأمل في تسليم إمدادات طبية وجراحية ضرورية قريبا للمنطقة الخاضعة لسيطرة المعارضة التي يقطنها نحو 400 ألف شخص والقريبة من دمشق».

وقال سلامة في مقابلة بمقر المنظمة في جنيف: «ما ندعو إليه منظمة الصحة العالمية هو على الأقل موافقة فورية من الحكومة السورية وكل الأطراف المتحاربة على إجلاء المرضى أصحاب الحالات الحرجة بدءاً بالمرضى الأربعة والثمانين الذين سجلتهم المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والصليب الأحمر على أن حالاتهم هي الأخطر بناءً على معايير منظمة الصحة العالمية للتصنيف».

من جانب اخر اتفق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في اتصال هاتفي أمس الخميس، على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الذي يدعو لوقف إطلاق النار 30 يوما في سوريا على الفور.

وقال متحدث باسم ميركل «اتفق الاثنان على ضرورة التزام النظام السوري وحلفائه الروس والإيرانيين بالتطبيق الفوري والكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2401 لعام 2018، الذي يطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار في سوريا».

وأضاف المتحدث شتيفن زايبرت في بيان «عبرت المستشارة والرئيس أيضا عن قلقهما إزاء تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأخيرة، بشأن تطوير أسلحة وتأثيرها السلبي على الجهود الدولية للحد من التسلح».

من جهة أخرى أعلنت الرئاسة الفرنسية الجمعة، أن الرئيسين الفرنسي إيمانويل ماكرون والأمريكي دونالد ترامب تعهدا بأنهما لن «يتسامحا مع الإفلات من العقاب» في أي استخدام آخر لأسلحة كيماوية في سوريا، وذلك في اتصال هاتفي بينهما.

وقال مكتب ماكرون في بيان، إن الرئيس الفرنسي «شدد على أنه وفي حال إثبات استخدام أسلحة كيماوية أدت إلى مقتل مدنيين، فسيكون هناك رد حازم بالتنسيق مع حلفائنا الأمريكيين».

من جانب آخر أرجأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الجمعة، تصويتا على مشروع قرار قدمته بريطانيا حول الوضع الإنساني في الغوطة الشرقية المحاصرة قرب دمشق، وذلك بعد أن فشلت الدول الاعضاء في الاتفاق على صيغة نهائية.

وكانت بريطانيا قد تقدمت بمسودة القرار في جلسة طارئة للمجلس، وتطالب الوثيقة بالسماح بوصول المساعدات الانسانية فوراً إلى المنطقة، حيث أعلنت روسيا من جانب واحد هدنة إنسانية لـ5 ساعات يومياً لم تنتج حتى الآن إيصال مساعدات أو إجلاء مدنيين أو مصابين.

ويطالب مشروع القرار البريطاني مجلس حقوق الانسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا «بفتح تحقيق شامل ومستقل بشكل عاجل حول الأحداث الأخيرة في الغوطة الشرقية».

وتدين الوثيقة البريطانية «استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل السلطات ضد المدنيين في سورية، ومنهم سكان الغوطة الشرقية».

ومع أن روسيا غير ممثلة حاليا في المجلس الذي يضم 47 دولة بموجب ولاية من ثلاث سنوات، فإنها شاركت في النقاش بصفة مراقب ودانت النص.

وافتتح مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان زيد بن رعد الحسين الجلسة وقال «ما نراه في الغوطة الشرقية وأماكن أخرى في سوريا، هو على الأرجح جرائم حرب، وقد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية»، وحذر المسؤولين عنها من أنهم «لن يفلتوا من العقاب».

وأضاف «إن عجلة العدالة قد تكون بطيئة لكنها تسير»، مجددا مطالبته بإحالة النزاع السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

والقى ممثلون عن عشرات الدول وهيئات المجتمع المدني كلمات حول الأزمة في الغوطة الشرقية حيث يحاصر 400 ألف مدني.

وبعد اقتراح عدة تعديلات على النص البريطاني، اضطر الرئيس الدوري للمجلس الرئيس السلوفيني فيوسلاف سوتش إلى إرجاء التصويت إلى الاثنين.

من جهة أخرى قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد الحسين الجمعة، «إن الضربات الجوية على جيب الغوطة الشرقية المحاصر في سوريا وقصف مقاتلي المعارضة لدمشق بشكلان على الأرجح «جرائم حرب» ينبغي إحالتها للمحكمة».

وأضاف الأمير زيد أن «على مرتكبي الجرائم في سوريا أن يعلموا أنه يجري تحديد هوياتهم وأن ملفات تعد بهدف محاكمتهم جنائياً في المستقبل».

وتابع أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف والذي يجري مناقشة عاجلة بشأن الغوطة الشرقية بطلب من بريطانيا: «ينبغي أن تحال سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، محاولة عرقلة سير العدالة وحماية المجرمين أمر مشين».

من جهتها أكملت روسيا العمل على إعداد مشروع قرار حول آلية تحقيق جديدة في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وباتت الوثيقة جاهزة لطرحها للتصويت، أكدت ذلك البعثة الروسية الدائمة لدى الأمم المتحدة.

ووفقا لوكالة «سبوتنيك»، فقد تم تقديم مشروع القرار إلى مجلس الأمن الدولي أمس الجمعة بصيغته النهائية التي قد تطرح للتصويت، إلا أن موعد التصويت لم يعلم بعد، بحسب البعثة الدائمة.

وكان وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، وجه في أواخر يناير(كانون الثاني) الماضي، اتهامات باستخدام الأسلحة الكيميائية، في اجتماع عقد في باريس حول مكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية، وقال حينها، إن السلطات السورية في 22 يناير(كانون الثاني)، استخدمت أسلحة كيميائية ضد المدنيين، على حد قوله في الغوطة الشرقية.

وفي ردها أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية اتهام السلطات السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية تنطلق من شائعات في شبكات التواصل الاجتماعي، وفبركات المسلحين، التي مع ذلك، لم يتم تأكيدها بالحقائق قط.

ووصفت وزارة الخارجية السورية الاتهامات الأمريكية باستخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية بانها لا أساس لها من الصحة، وأنها تدين بشدة هذه التصريحات، وبدأت التقارير عن وقوع هجمات كيميائية جديدة في سوريا في الظهور وسط سلسلة من المشاورات الدولية حول ضرورة التحقيق في مثل هذه الجرائم.

من ناحية أخرى قصفت قوات النظام السوري الجمعة، مناطق في درعا، تزامناً مع اشتباكات بين الفصائل المقاتلة في ريف حلب، فيما تجدد القصف لضواحي العاصمة دمشق.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن 4 صواريخ يعتقد أنها من نوع أرض-أرض أطلقتها قوات النظام، سقطت على مناطق في درعا البلد في مدينة درعا، دون أنباء عن إصابات.

وفي محافظة حلب، دارت اشتباكات على محور كفر بريف حلب الشمالي، بين قوات سوريا الديمقراطية من جهة، والفصائل الإسلامية والمقاتلة من جهة أخرى، ترافقت مع قصف واستهدافات متبادلة.

وأضاف المرصد انه وردت معلومات عن مقتل شخص جراء سقوط قذائف من قبل قوات سوريا الديمقراطية على أماكن في منطقة عبلة، شمال شرق حلب.

وفي سياق متصل، تجدد القصف مساء أمس، على مناطق في ضواحي العاصمة دمشق، حيث سقطت مزيد من القذائف على أماكن في ضاحية الأسد دون معلومات عن خسائر بشرية.

وبحسب المرصد، هزت مزيد من الانفجارات مناطق في وسط العاصمة، حيث سقطت القذائف على منطقة التجارة، ما تسبب بسقوط جرحى، كما سقطت قذائف على منطقة مشفى تشرين بالضواحي الشرقية لدمشق.

وكانت هزت عدة انفجارات ضاحية الأسد قرب مدينة حرستا في شرق دمشق، تبين أنها ناجمة عن سقوط عدة قذائف على أماكن في المنطقة، ولم ترد أنباء عن إصابات، إضافة إلى سقوط قذيفتين صاروخيتين، على مناطق في باب السلام بدمشق القديمة، ما أدى لإصابة شخص على الأقل بجراح وأضرار مادية في المنطقة.

من جهة أخرى أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس السبت، بدخول القوات التركية والجيش السوري الحر بلدة راجو في عفرين بشمال غرب سوريا، والسيطرة على أجزاء منها.

وقال المرصد، الذي يتخذ من بريطانيا مقراً له، إن هذه ثاني بلدة تتمكن القوات المدعومة من تركيا من دخولها بعد بلدة بلبلة، التي سيطرت عليها القوات قبل أسابيع.

وحسب المرصد، لا تزال المعارك متواصلة في بلدة راجو في محاولة من قوات عملية «غصن الزيتون» استكمال السيطرة على البلدة.

يذكر أن الجيشين التركي والسوري الحر المعارض، أطلقا عملية عسكرية في 20 يناير الماضي باسم «غصن الزيتون» مستهدفة عفرين الخاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب الكردية (بي واي جي)، والتي تعتبرها تركيا الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني (بي كيه كيه) المحظور.

وحتى الخميس، لقي 41 جندياً تركياً حتفهم في العملية.

وفد مغربي يلتقي المبعوث الأممي الخاص للصحراء الغربية الثلاثاء

وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة

الرباط – «وكالات»: يلتقي وفد مغربي يقوده وزير الخارجية ناصر بوريطة الثلاثاء المقبل في لشبونة المبعوث الخاص للأمم المتحدة للصحراء الغربية هورست كولر لإجراء محادثات ثنائية، حسبما أعلنت الخارجية المغربية الجمعة.

وقالت الوزارة في بيان إن «مشاركة الجانب المغربي في هذا اللقاء بدعوة من المبعوث الخاص، تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي نهائي للخلاف الإقليمي حول الصحراء»، وأشارت إلى أن الوفد المغربي سيوجهه خلال هذا اللقاء الثنائي أسس الموقف الوطني، أي رفض أي حل باستثناء الحكم الذاتي.

والصحراء الغربية المنطقة الصحراوية الشاسعة التي تبلغ مساحتها 266 ألف كلم مربعا، كانت مستعمرة اسبانية حتى 1975 حين انتقل معظمها إلى سيطرة المملكة المغربية، وتعتبر الرباط الصحراء الغربية جزءا من أراضيها وتقترح للتسوية حكما ذاتيا تحت سيادتها، وفي المقابل تطالب جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر بتنظيم استفتاء للتقرير المصير يمكن أن يؤدي إلى الاستقلال.

والرئيس الألماني السابق الذي عين مبعوثاً للصحراء في أغسطس 2017 كولر، كان قام في أكتوبر الماضي باولى جولاته في المنطقة ويعمل جاهدا لدفع المباحثات حول هذا النزاع المستمر منذ عقود.

وكان دعا في 23 يناير 2018 وزراء خارجية المغرب والجزائر وموريتانيا ومسؤول في البوليساريو إلى برلين لمباحثات، واستقبل في 25 يناير الماضي وفدا من البوليساريو في برلين.

القاهرة تطالب بريطانيا بالقبض على المعتدين على أحد مواطنيها في لندن

مصر: حبس والدة الفتاة بطلة تقرير «بي بي سي» 15 يوماً بتهمة نشر أخبار كاذبة

الفتاة المصرية زينبة

القاهرة – «وكالات»: أمر النائب العام المصري، المستشار نبيل صادق، الجمعة، بحبس منى محمود محمد، والتي قامت بتلفيق رواية مفادها أن أجهزة الأمن ألقت القبض وقامت بتعذيب ابنتها زينبة إبراهيم يوسف، خلال تقرير أذاعته شبكة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، وذلك لمدة 15 يوما احتياطيا على ذمة التحقيقات التي تجري معها بمعرفة نيابة أمن الدولة العليا.

وأسندت النيابة المصرية، في تحقيقاتها، إلى والدة الفتاة زينبة، الاتهام بنشر وإذاعة أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالمصالح القومية للبلاد، والانضمام إلى جماعة أنشئت على خلاف أحكام القانون، الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وشرعية الخروج على الحاكم، وتغيير نظام الحكم بالقوة، والإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

والقي القبض على المتهمة في ضوء إذن قضائي بالضبط والإحضار بحقها من نيابة أمن الدولة العليا، بعدما تبين أنها أدلت بمعلومات وبيانات كاذبة عن سوء قصد وعلى نحو متعمد في مقابلة مع شبكة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) مفادها بأن ابنتها زينبة تعرضت لما سمته بـ «الاختفاء القسري» والتعذيب بمعرفة أجهزة الأمن، قبل أن يتبين عدم صحة تلك المزاعم وأنها من نسج خيال المتهمة وظهور ابنتها في مقابلة تلفزيونية نفت فيها صحة إدعاءات والدتها.

وكانت الهيئة المصرية الوطنية للإعلام، قد أصدرت قرارا بتعليق أي تعاون إعلامي مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) حتى إشعار آخر.

وياتي قرار الوطنية للإعلام على خلفية التقرير الذي نشرته «بي بي سي» قبل أيام عن الشأن الداخلي المصري، والذي ادعت فيه هيئة الإذاعة البريطانية وجود حالات اختفاء قسري في مصر واستعانت في إثبات ذلك بحالة لمواطنة ثبت عدم صحتها.

كما طالبت الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، المسؤولين المصريين بعدم التعامل مع «بي بي سي» إلى أن تعتذر عن التقرير الذي أساء لسمعة مصر بإدعاءات كاذبة.

من ناحية أخرى قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أحمد أبو زيد، إن مصر تتابع عن كثب من خلال السفير المصري في لندن ناصر كامل، والقنصل العام علاء الدين يوسف، حالة الطالبة «مريم عبد السلام» المقيمة في مدينة «نوتنغهام» البريطانية، والتي تعرضت لحادث اعتداء وضرب مبرح نتج عنه إصابتها بغيبوبة، من جانب مجموعة من الفتيات.

وأكد أبو زيد أن القنصلية العامة المصرية في لندن قامت فور علمها بالحادث وبالتنسيق مع السفارة المصرية في لندن بالتواصل مع والد الطالبة، حيث أدلى والد الطالبة بكافة تفاصيل الحادث للقنصلية وتطورات الحالة الصحية لإبنته.

وبناء على ما تقدم، توجه القنصل المصري والمستشار الطبي للسفارة لمدينة نوتنغهام لمقابلة أسرة الطالبة، فضلا عن السلطات المحلية وإدارة المستشفى التي تعالج بها لاستجلاء تفاصيل الواقعة والنظر فيما يمكن اتخاذه من إجراءات للحفاظ على حقوق الطالبة المصرية، بالإضافة إلى تأمين أفضل رعاية صحية لها.

وأوضح المتحدث باسم الخارجية، أن تحركات السفارة المصرية في لندن شملت التواصل مع وزارة الخارجية البريطانية للتشديد على أهمية أن تتعامل سلطات الشرطة المحلية في مدينة «نوتنجهام» بالجدية اللازمة مع واقعة الاعتداء الوحشي على الطالبة المصرية والقبض على المعتدين، خاصة وأن الواقعة مسجلة على كاميرات إحدى الحافلات التي شهدت جزء من وقائع الاعتداء عليها. كما تم تكليف أحد المحامين بتمثيل الأسرة أمام جهات التحقيق، وكذا ما يتصل بأي إهمال في التعاطي مع حالتها من المستشفى على ضوء الإفراج عنها مباشرة بعد إجراء الإسعافات الأولية، ثم تدهور حالتها بعد ذلك ودخولها في غيبوبة.